د. طارق الحجوجي
دكتور في القانون والعلوم الإدارية

مجالية السياسة الصحية بالمغرب في ظل الجهوية المتقدمة

تقديم:

الدكتور إدريس جردان

أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية بطنجة
جامعة عبد المالك السعدي، تطوان.

الطبعة الأولى
2026

دار السلام للنشر
طبع و توزيع

الفهرس

الموضوع رقم الصفحة

مقدمة..... 1

الفصل الأول: واقع مجالية السياسات العمومية 17

بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية..... 17

ورش وطني غير مكتمل 17

المبحث الأول: التدرج في التعاطي مع الصحة كمرفق اجتماعي 19

المطلب الأول: تطور السياسات الصحية بالمغرب وعلاقتها بالمجالية الصحية 20

الفرع الأول: تطور المنظومة الصحية بالمغرب قبل سنة 2011 22

الفقرة الأولى: محطات إصلاحية لمنظومة الصحة بالمغرب، ما قبل الاستقلال (قبل وخلال فترة الحماية) 23

أولا- فترة ما قبل الحماية (قبل 1912): 23

ثانيا- خلال فترة الحماية الفرنسية والإسبانية (1912-1956): 24

الفقرة الثانية: واقع المنظومة الصحية بعد الاستقلال (من سنة 1957 إلى سنة 2011) ... 25

الفرع الثاني: مستجدات قطاع الصحة المغربي ما بعد سنة 2011..... 34

الفقرة الأولى: الاستراتيجيات الصحية المغربية ما بعد دستور 2011 34

أولا- الاستراتيجية الصحية 2012 – 2016 35

ثانيا- الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع الصحي (2017-2021)..... 37

ثالثا- مخطط الصحة 2025 41

الفقرة الثانية: الإطار القانوني للمنظومة الصحية بعد سنة 2011 43

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمجالية الصحية بالمغرب..... 49

الفرع الأول: المقتضيات القانونية المؤسسة للمجالية الصحية بالمغرب..... 50

الفقرة الأولى: المجالية الصحية من خلال القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات ومرسومه التطبيقي 2.14.562 51

الفقرة الثانية: المجالية الصحية من خلال القانون الإطار رقم 09. 21 المتعلق بالحماية الاجتماعية 55
الفرع الثاني: القانون الإطار رقم 06.22 مدخل هام لتعزيز مجالية السياسة الصحية 58
الفقرة الأولى: تطوير مجالية السياسة الصحية من خلال القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية (GST) 59
الفقرة الثانية: توزيع الموارد البشرية وتقليص التفاوتات داخل الجهة من خلال ضمانات القانون 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية 63
المبحث الثاني: مقارنة بين فرنسا والمغرب بخصوص مجالية السياسة الصحية 65
المطلب الاول: هيكلة النظام الصحي المغربي والفرنسي على المستويين المركزي والترابي 67
الفرع الأول: تنظيم النظام الصحي المغربي على المستوى المركزي والترابي 67
الفقرة الأول: الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية على المستوى المركزي 68
الفقرة الثانية: توزيع المجالات الصحية بالمغرب على المستوى الترابي 69
1- الدوائر الصحية (Les circonscriptions sanitaires) 70
2- العمالات والأقاليم الصحية (Les préfectures et provinces sanitaires) 71
3- الجهات الصحية (Les régions sanitaires) 71
4- مجالات ترابية صحية مشتركة بين عدة جهات: 72
الفرع الثاني: تنظيم النظام الصحي الفرنسي والاصلاحات المواكبة له 72
الفقرة الأولى: هيكلة النظام الصحي الفرنسي مركزيا وجهويا 72
أولا- على المستوى المركزي 73
ثانيا- على المستوى الجهوي: 74
الفقرة الثانية: محطات إصلاح المنظومة الصحية الفرنسية وعلاقتها بالمجالية 75
المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين فرنسا والمغرب في مجالية السياسة الصحية .. 78
الفرع الأول: أوجه التشابه بين فرنسا والمغرب بخصوص مجالية السياسة الصحية 79
الفقرة الأولى: تطور التشريع المتعلق بمجالية السياسة الصحية بفرنسا والمغرب 79
الفقرة الثانية: الإطار القانوني لمجالية السياسة الصحية بكل من فرنسا والمغرب 81
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين فرنسا والمغرب بخصوص مجالية السياسة الصحية 82

الفقرة الأولى: الميزانية المخصصة لقطاع الصحة وتعميم التغطية الصحية..... 82
1- الميزانية المخصصة لتمويل المنظومة الصحية: 83
2- مبدأ تعميم التغطية الطبية الشاملة:..... 83
الفقرة الثانية: اعتماد الحكامة وتفعيل الجهوية 85
1- اعتماد حكامة متطورة وفعالة: 85
2- تفعيل الجهوية (اللامركزية واللاتمركز الإداري): 87
خاتمة الفصل الأول: 89

الفصل الثاني: الأثر المجالي للسياسة الصحية بالمغرب 91

المبحث الأول: أثر السياسات الصحية من خلال اللامركزية واللاتركيز 93
المطلب الأول: لا تمركز السياسة الصحية من خلال دور المؤسسات الدستورية والمؤسسات الصحية..... 95
الفرع الأول: المؤسسات الدستورية الفاعلة في صناعة السياسة الصحية بالمغرب 97
الفقرة الأولى: المؤسسات الدستورية الفاعلة في مجالية السياسة الصحية مركزيا 97
أولا- المؤسسة الملكية: 98
ثانيا- مؤسسة الحكومة 101
ثالثا- مؤسسة البرلمان: 105
الفقرة الثانية: المؤسسات الدستورية الفاعلة في مجالية السياسة الصحية على المستوى الترابي..... 106
أولا- دور السلطة المنتخبة والسلطة المعينة محليا في صناعة السياسات العمومية الترابية من خلال الوثيقة الدستورية 107
ثانيا- دور المجتمع المدني في صناعة السياسات العمومية الترابية من خلال الوثيقة الدستورية 109
الفرع الثاني: أثر المديريات الجهوية والمندوبيات الإقليمية للصحة والحماية الاجتماعية في تفعيل مجالية الصحة بالمغرب..... 111
الفقرة الأولى: اختصاصات المديريات الجهوية للصحة، وفق التأطير القانوني لها 112

الفقرة الثانية: أدوار وأثر التدويلات الإقليمية للصحة في تفعيل المجالية الصحية 114
المطلب الثاني: برنامج التنمية الجهوية مدخل أساسي لمجالية الصحة بالمغرب 116
الفرع الأول: أهمية برامج التنمية الجهوية ومراحل صياغتها 117
الفقرة الأولى: مفهوم وأهمية برنامج التنمية الجهوية 118
الفقرة الثانية: مراحل إعداد برنامج التنمية الجهوية وأبرز الاكراهات التي تعيق تفعيله 122
أولا- مراحل إعداد برنامج التنمية الجهوية..... 122
1. التهييء لإعداد مشروع البرنامج الجهوي للتنمية: 123
2. إعداد مشروع برنامج التنمية الجهوية: 124
3. التنفيذ:..... 125
4. التتبع والتقييم المرحلي:..... 125
5. تقييم تنفيذ المشاريع: 125
ثانيا- الإكراهات التي تعيق تفعيل برنامج التنمية الجهوية 126
الفرع الثاني: مميزات برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة تطوان الحسيمة 129
الفقرة الأولى: التعريف بموقع ومميزات جهة طنجة تطوان الحسيمة 130
الفقرة الثانية: المجالية الصحية من خلال برنامج التنمية الجهوية لجهة طنجة تطوان الحسيمة 133
المبحث الثاني: الاختلالات المواكبة لمجالية السياسة الصحة بالمغرب وسبل تجاوزها 137
المطلب الأول: المُعيقات التي تطبع المجالية الصحية بالمغرب من خلال المؤشرات الصحية 138
الفرع الأول: تطور غير كاف في المؤشرات الصحية المادية والمالية 139
الفقرة الأولى: تطور بطيء على مستوى البنية التحتية وتوسيع الخريطة الصحية بالمغرب 140
الفقرة الثانية: تطور ضعيف على مستوى الميزانية العامة لوزارة الصحة 142
الفرع الثاني: الطابع السلبي لتطور الموارد البشرية والمؤشرات الديمغرافية بقطاع الصحة 145
الفقرة الأولى: عدد الأطباء والممرضين بالمغرب دون المستوى المطلوب 146
أولا: مؤشرات الموارد البشرية بقطاع الصحة منذ سنة 2003: تطور غير كاف 146
ثانيا: بموازاة النقص الكبير في عدد الأطباء والممرضين، هناك توزيع مجالي غير متكافئ: 148

الفقرة الثانية: تطور نسبي في المؤشرات الديمغرافية المتعلقة بالتنمية البشرية 150
المطلب الثاني: سبل تجاوز الاختلالات المواكبة لمجالية السياسة الصحة بالمغرب 154
الفرع الأول: تفعيل دور المجموعات الصحية الترابية في السياسة الصحية 154
الفقرة الأولى: المجموعات الصحية الترابية مدخل أساسي لإصلاح المنظومة الصحية ... 155
الفقرة الثانية: مهام المجموعات الصحية الترابية 156
1- في مجال عرض العالجات: 156
2- في مجال الصحة العامة: 157
3- في مجال العالجات: 157
4- في مجال التكوين: 157
5- في مجال البحث والخبرة والابتكار: 158
6- في المجال الإداري: 158
الفرع الثاني: تعزيز دور الجماعات الترابية في مجالية السياسة الصحية 160
الفقرة الأولى: أدوار الجماعات الترابية في مجالية السياسة الصحية من خلال القوانين التنظيمية 161
1. القانون التنظيمي رقم 14. 111 المتعلق بالجهات (جدول رقم: 11): 162
2. القانون التنظيمي رقم 14. 112 المتعلق بالعمالات والأقاليم (جدول رقم: 12): 162
3. القانون التنظيمي رقم 14. 113 المتعلق بالجماعات (جدول رقم: 13): 163
الفقرة الثانية: ضرورة التنزيل الفعلي لمقتضيات القوانين التنظيمية للجماعات الترابية .. 165
أولا- توجيهات ملكية: 167
ثانيا: غموض في تطبيق بعض مضامين القوانين التنظيمية: 169
خاتمة الفصل الثاني: 171

خاتمة: 173

لائحة المراجع المعتمدة 181

لائحة الجداول والمبيانات 193

الفهرس 195

مجالية السياسة الصحية بالمغرب
في ظل الجهوية المتقدمة

- طارق الحجوجي دكتور في القانون العام تخصص القانون والعلوم الإدارية.
- إطار صحي: رئيس المركب الجراحي بالمركز الاستشفائي الجهوي بطنجة.
- أستاذ زائر بالمعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بطنجة.
- أستاذ زائر بجامعة عبد المالك السعدي.
- باحث في السياسات الاجتماعية والصحية بالمغرب.

إن المملكة المغربية، منذ دستور سنة 2011، حسمت أمرها بالنسبة لأمرين أساسيين يحظيان بالأولوية ضمن البرنامج الحكومي، هما: النهوض بالسياسات العمومية الاجتماعية (من بينها الصحة)، واعتماد الجهوية المتقدمة في مجال تدبير الشأن المحلي، انسجاما مع خصوصيات كل جهة ومتطلباتها لبلوغ الهدف المنشود المتمثل أساسا في الرفع من رفاهية المواطنات والمواطنين.

وفي هذا الصدد، أكد الملك محمد السادس، غير ما مرة، على ضرورة تبني مجالية السياسات العمومية في العديد من خطبه، من بينها على سبيل المثال، ما ورد في خطاب جلالته، خلال افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ 13 أكتوبر 2017، حيث قال: "إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية...وإدراكا منا بأنه ليست هناك حلول جاهزة لكل المشاكل المطروحة في مختلف المناطق، فإننا نشدد على ضرورة ملاءمة السياسات العمومية لتستجيب لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة".

9 789920 440431

الثمن 80 درهم

مكتبة دار السلام